

عقيل: «يوباك» تطبق إستراتيجية للتوسع خلال 5 سنوات



نادية عقيل مترشدة الجمعية العمومية

محمود فاروق

قالت نائبة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة يوباك نادية عقيل إن «يوباك» تتمتع بطابع تشغيلي مميز وأداء يتسم بالقدرة وسهولة مالية تسمح للشركة بتمويل عملياتها ومشاريعها الحالية والمستقبلية.

جاء ذلك على هامش الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور 98,23٪، وتمت الموافقة على جميع بنود جدول الأعمال والموافقة على توزيع أرباح بقيمة 72 فلساً للمساهمين الواحد عن عام 2014. وأضافت عقيل إن مجلس الإدارة يعمل حالياً على تطوير استراتيجية الشركة للسنوات الخمس المقبلة، ويأتي في أولى اهتماماتها تعزيز إمكانات الشركة وخدماتها الحالية من إدارة العقارات والمرافق وخدمات الصيانة واستخدام هذه الإمكانيات والخبرات لفرض ممانعة في إدارة المشاريع فيما تقوم بدراسة فرص التوسع داخل الكويت وخارجها.

الجدير بالذكر أن شركة يوباك قد أدخلت عدداً من التحسينات المهمة في مبنى مطار الكويت الدولي خلال العام المنصرم وقامت بإصلاحات كبيرة في نظام مواقف السيارات من خلال تركيب نظام آلي جديد لزيادة الكفاءة وتيسير حركة المرور في مواقف المطار خلال ساعات الذروة.

هذا وقد حققت الشركة إيرادات قدرت بـ 11,946 مليون د.ك تقريبا في عام 2014 مقارنة بـ 11,237 مليون دينار عن نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة قدرها 6,3٪. إلا أن الأرباح قد شهدت تراجعاً بنسبة 13,95٪ لتصل 5,639 مليون دينار في عام 2014 مقارنة بالعام السابق، ويأتي هذا التراجع نتيجة لمجموعة من الأسباب منها رد مخصصات تم أخذها بالزيادة في عام 2013 ووجود إيرادات غير متكررة ناتجة من التسوية مع الخطوط الوطنية وهي بنود غير متكررة ولا تعكس قوة الأداء التشغيلي للشركة.

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع بنود أعمالها وانتخبته الجمعية مجلس إدارة جديداً للسنوات الثلاث المقبلة كالتالي: شركة بي بيليو سي لخدمات الطيران، ثلاثة مقاعد (يمثلها نادية عقيل، حسن الحوري وطارق الموسى)، ومجدد عيسى العجيل وزهير عبد المحسن الزامل.

مصر: 2,3 مليار دولار استثمارات العرب والأجانب خلال 2014

الفاهرة - ساهدا مام

أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار د.حسن فهمي أنه جار العمل حالياً لإعداد اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون الاستثمار السذي صدر في 12 مارس الماضي قبيل انعقاد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري.

وأشار فهمي في مقابلة مع «الأنباء» إلى أن الهدف من صدور القانون واللائحة هو العمل على تيسير تطبيق القانون أمام المستثمر المحلي والعربي والأجنبي دون حدوث تضارب ولضمان المزيد من الشفافية والوضوح، موضحاً أن اكتمال القانون بصور لائحته التنفيذية سيؤثر بالإيجاب على الأداء الاقتصادي وسيحدد طريقة الاستثمار خلال السنوات المقبلة في مختلف المشروعات الاقتصادية في مصر. وأضاف أن الهيئة قاست على مدار 2014 بتوقيع ما يقرب من 15 مذكرة تفاهم مع العديد من الدول والجهات المحلية والإقليمية والعربية الدولية، وجاءت الكويت في مقدمة تلك الدول حيث تم توقيع اتفاق تعاون معها يهدف إلى تعزيز التعاون الاستثماري وتطوير مجالات ترويج الاستثمار، وتحسين المناخ الاستثماري، ونبال الخبرات في مجال الاستثمار ومنظومة عمل المناطق الحرة. كما استهدف بعضها التعاون وتقديم الدعم الفني والمساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن عدد من مذكرات التفاهم الأخرى التي تم توقيعها مع كندا من سويسرا وبريطانيا والإمارات واليونان ومالي. وأوضح فهمي أن إجمالي الاستثمارات العربية والأجنبية خلال عام 2014 قد ارتفعت ومنها الاستثمارات الخليجية والكويتية، حيث بلغت مساهمات العرب والأجانب 2,3 مليار دولار، و9423 شركة مشروعاً استثمارياً تتنوع أنشطتها ما بين المجالات الخدمية والصناعية والإنشائية والساحية والزراعية والتمويلية ومجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما شهد العام الماضي استقراراً نسبياً في معدلات الاستثمار، وذلك من خلال ثقة المستثمر المصري والعربي والأجنبي في مناخ الاستثمار بمصر، وفي موماته الكبيرة التي من شأنها أن تحقق لهم عوائد وهوامش ربح مرضية، وأن تساعد الكثير منهم على التوسع في مشروعاتهم القائمة بمصر.

وأكد فهمي أن مشروعات تنمية محور القناة وقناة السويس الجديدة يعدان من أهم المشروعات التنموية والقومية المصرية، وتوجد بهما العديد من الفرص الاستثمارية التي ستجذب إقبالاً عليها من الاستثمارات الخليجية وفي مقدمتها الكويت، ولفت فهمي إلى أن فترة الاستقرار السياسي التي تشهدها مصر حالياً تشجع المستثمرين على ضخ المزيد من استثماراتهم في السوق المصري، مشيراً إلى أنه تم تعديل قانون المناقصات والمزايدات بحيث يصبح لهيئة الاستثمار صلاحية ترويج كل المشروعات

وبالنسبة لمعدل إيجار المتر التجاري للدور الأرضي فقد ارتفع ليتراوح متوسط الإيجار بين 16 إلى 20 ديناراً للمتر المربع ويصل إلى 30 ديناراً في المواقع المتميزة من مدينة الكويت، بينما يزيد ليصل إلى 40 ديناراً في منطقة السالمية وإلى 35 ديناراً في حولي، ويتراوح معدل إيجار المتر المربع في المكاتب بين 5,5 إلى 6,5 ديناراً ويصل إلى 8 دنانير في بعض الأماكن المتميزة والمساحات الكبيرة نسبياً في مدينة الكويت كما يصل إلى 8 دنانير لمتوسط المتر المربع في بعض مناطق حولي والفحيجيل والمنقف أو ما يزيد عن ذلك حسب الموقع ونوعية التشطيب وما يقدمه من خدمات للمستثمرين ورواد العقار.

وبالنسبة للإيجار الإيجارية للساحات الصناعية فقد تراوح متوسط السعر التجاري للمتر المربع الصناعي للدور الأرضي - معارض - بين 14 و40 ديناراً في منطقة الشيوخ الصناعية، وتختلف الأسعار باختلاف الموقع، أما منطقة الري مبانٍ - فجاءت في المرتبة الثانية وتراوح متوسط قيمة المتر التجارية بين 14 إلى 30 ديناراً للمتر المربع، وسجل متوسط سعر المتر التجاري في منطقة العارضية (المخازن) بين 6,5 إلى 8 دنانير، بينما يرتفع عن ذلك بكثير ليسجل بين 20 إلى 30 ديناراً لمتوسط سعر المتر التجاري في منطقة العارضية (الحرفية)، كما سجل سعر المتر في شرقي الأحمدية بين 12 إلى 18 ديناراً، وتراوحت الأسعار في منطقة الفحيجيل الصناعية بين 14 إلى 20 ديناراً للمتر المربع.

صندوق الصفاة للأسهم المحلية

صافي قيمة الوحدة

كما في 2015/04/30

0.121 د.ك

العائد منذ بداية السنة 5.532 %

العائد الشهري 2.341 %

مدير الصندوق / شركة الصفاة للاستثمار

22675140 / 251

www.alsafatinvest.com

شركة الصفاة للاستثمار AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الاشتراك شهري

الاسترداد ربع سنوي

الحد الأدنى للاشتراك

1000 وحدة ومضاعفاتها

«بويان» ضمن مؤشر MSCI للأسواق المالية العالمية

نمو 30٪ إلى جانب ارتفاع حصته السوقية من التمويل بصفة عامة من 2٪ في عام 2009 إلى نحو 6٪ حالياً بينما ارتفعت حصته من تمويل الأفراد تحديداً من 1٪ إلى نحو 9٪ حالياً، بينما يحتفظ 14٪ من المواطنين الكويتيين البالغين بحسابات لدى البنك.

من ناحية أخرى، شدد الماجد على سعي البنك لتأكيد صورته كبنك شاب حديث مواكب للتطورات العالمية والإقليمية من خلال إدارته من ناحية أخرى، شدد الماجد على سعي البنك لتأكيد صورته كبنك شاب حديث مواكب للتطورات العالمية والإقليمية من خلال إدارته

مختلف مؤشرات المصرفية والمالية. ونوه الماجد إلى أن هذا الاختيار جاء بعد أقل من شهرين لحصول البنك على جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت لعام 2015 من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية بسبب الإنجازات التي تمكن البنك من تحقيقها خلال السنوات الخمس الأخيرة والبصمة الواضحة له في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية.

وكان بنك بويان قد أنهى الربع الأول من العام الحالي بنمو واضح في ربحيته التي بلغت 7,4 ملايين دينار بنسبة



عادل الماجد

«بويان» ضمن مراجعاتها النصف سنوية لمؤشرات الأسواق العالمية حيث جاء البنك ليكون الـ 4 محلياً ضمن القائمة. وأوضح الماجد أن وجود «بويان» ضمن قائمة تتكون من 127 شركة من 24 دولة أمر بيعت على الفخر ويزيد من رغبتنا في تحقيق التقدم والنمو، وأشار إلى أن هذا الاختيار سينعكس إيجابياً كغيره من الاختيارات التي تمت في الأونة الأخيرة سواء من حيث السعة الإيجابية للبنك وانعكاس ذلك على

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بويان عادل عبدالوهاب الماجد أن اختيار مؤسسة MSCI العالمية لبنك بويان ليسون ضمن مؤشراتها لأسواق المال حول العالم تأكيداً على التطورات التي شهدها البنك في الفترة الأخيرة ونجاحه في لفت أنظار مثل هذه المؤسسات. وكانت مؤسسة MSCI التي تعتبر من أكبر شركات الأبحاث على مستوى العالم التي تقوم بمتابعة أداء أسواق المال العالمية وتحليل مؤشراتنا قد اختارت

أطلق صندوق موازين العالمي للمؤشرات ETFs

1,3 مليون دينار أرباح «المركز» في الربع الأول



الأول من 2015، مقارنة بإجمالي الأصول المدارة في نهاية الربع الأول من العام الماضي. وشهدت

أرباح «المركز» خلال الربع الأول من العام 2015 تراجعاً مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي، وتأتي هذه النتائج في ظل تراجع أداء أسواق المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 5٪ كمتوسط لجميع المؤشرات في المنطقة. وقد تكبدت أسواق المنطقة خسائر في شهر مارس إثر انخفاض أسعار النفط العالمية، ومن ثم تفاقمت الخسائر بسبب الاضطرابات السياسية في

اليمن. وشهد سوق الكويت للأوراق المالية خسائر بلغت 6,7٪ خلال شهر مارس، مسجلاً تراجعاً نسبته 2,7٪ في نهاية الربع الأول من العام 2015. ويسعى «المركز» حالياً إلى تنوع مجموعة منتجاته الاستثمارية من خلال عدد من الصناديق الاستثمارية الجديدة. وقد أطلق مؤخراً صندوق موازين العالمي، وهو صندوق استثمار مفتوح متنوع عالمياً يهدف إلى تحقيق نمو رسالي

يتألف من وحدات صناعية تخدم أكثر المواقع إستراتيجية وحيوية في البحرين

«المزايا» تفتتح مشروع «مزايا لوجيستكس» في مرسى البحرين للاستثمار



قيادات الشركة لحظة قص شريط الافتتاح

عقدت شركة المزايا القابضة مؤتمراً صحافياً أمس الأربعاء على هامش حفل افتتاح مشروع «مزايا لوجيستكس» الكائن في مرسى البحرين للاستثمار، وجاءت مراسم الافتتاح في مقر المشروع وبحضور رئيس مجلس إدارة الشركة رشيد النفوسى والرئيس التنفيذي للمجموعة د.إبراهيم الصقعي ورؤساء القطاع في الشركة والرئيس التنفيذي لشركة مجال أمين العريض، إلى جانب عدد كبير من المختصين في القطاع العقاري والوجستي، وحشد من ممثلي وسائل الإعلام.

وتجارية وصحية، مؤكداً أن البحرين كانت المحطة الأولى لشركة المزايا ضمن القطاع اللوجستي تمهيداً منها للانطلاق نحو مناطق دول جديدة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وذلك كما جرت عليه عادة المزايا في تقديم المشاريع المميزة وطرحها كعلامة تجارية مسجلة تضيف قيمة للسوق العقاري. وأضاف السلطان أن لدى المزايا هذا العام خطة واضحة المعالم تتألف من تنفيذ 5 مشاريع جديدة موزعة استراتيجياً على كل من الكويت، دبي، إسطنبول ومسقط حيث

وقد تناول حفل الافتتاح جولة في أرجاء المشروع المؤلف من وحدات صناعية للتأجير ضمن تصاميم مرنة وأسعار تنافسية تصل لاستخدامات متنوعة تشمل المخازن، والمكاتب، والورش الصناعية والصناع.

هو ترجمة لتنوع استثمارات الشركة

بحريني

السلطان: دخولنا القطاع اللوجستي

ملحس: 7 أشهر لتنفيذ المشروع بقيمة 8 ملايين دينار

تراوحت بين 90 و96٪

«بيتك»: استقرار نسب إشغال العقارات الاستثمارية بالربع الأول

إلى 330 ديناراً في محافظة الجھراء. أما الشقق الاستثمارية مساحة من 80 إلى 85 متراً فقد سجلت القيمة الإيجارية لها بين 435 إلى 465 ديناراً بمحافظة العاصمة، و365 إلى 450 ديناراً في مناطق محافظة حولي، و350 إلى 390 ديناراً في محافظة الفروانية و330 إلى 360 ديناراً في محافظة الأحمدية وتصل إلى 330 و360 ديناراً في محافظتي مبارك الكبير والجھراء على الترتيب.

ويعود متوسط تداول العقار أمراً مهماً عند تقييم القيمة الإيجارية، حيث إن هناك مناطق مميزة مثل الشعب والمرقاب وبيند القار وشرق وماكن أخرى داخل المناطق المتميزة مثل شارع قطر والبحرين في السالمية والعقارات المطلة على الساحل وشارع قتيبة والمخني في منطقة حولي وهناك مناطق أقل تميزاً مثل جبلب الشيوخ وابو حليفة وخطان. وما يجذب الانتباه اتساع دائرة التأجير في المناطق الداخلية التي يغطن فيها المواطنون، مثل منطقة سلوى والسرّة وجنوب السرّة وغيرها من المناطق، تحت ضغط ارتفاع أسعار العقارات وتحسين القدرة على سداد القروض.

في حين يبلغ متوسط القيمة الإيجارية للمبني الكامل الدور الأرضي والأول من السكن الخاص في محافظة حولي بين 1900 إلى 2300 ديناراً وتصل في بعض الأماكن إلى 2500 دينار، فيما تصل في بعض أماكن محافظة العاصمة إلى 1650 ديناراً بينما تتراوح معظم مناطق المحافظة بين 2200 إلى 2500 دينار، بينما تصل إلى أكثر من 2800 في بعض مناطق المحافظة العديدة بمحافظة العاصمة، فيما تتراوح القيمة الإيجارية لكامل البيت بين 1700 إلى 1850 ديناراً في محافظة الفروانية. سجل متوسط سعر إيجار الشقة غرفتين وصالة مساحة 60 في محافظة العاصمة 330 إلى 350 ديناراً، بينما القيمة الإيجارية لنفس المساحة في محافظة حولي بين 310 إلى 350 ديناراً، في حين تراوحت القيمة الإيجارية لهذه المساحة بين 280 إلى 330 ديناراً في محافظة الفروانية و260 إلى 290 ديناراً في محافظة الأحمدية، بينما سجلت قيم الإيجارات بين 285 ديناراً إلى 300 دينار في محافظة مبارك الكبير و260 إلى 280 في محافظة الجھراء. أما الشقق الغرفتين وصالة مساحة 70 إلى 74 متراً فقد تراوحت قيمها الإيجارية بين 390 إلى 415 ديناراً في محافظة العاصمة، و320 إلى 370 ديناراً في مناطق محافظة حولي، وتراوح ما بين 320 إلى 350 ديناراً في محافظة الفروانية، في حين تقل القيمة الإيجارية لهذه المساحة في محافظة الأحمدية لتتراوح بين 300 إلى 340 ديناراً إلى 325 إلى 350 ديناراً في محافظة مبارك الكبير و290

أفاد تقرير أصدره بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن نسب الإشغال والإيجارات للعقارات خلال الربع الأول من العام الجاري، استقرار نسب الإشغال عند معدلاتها السابقة لكافة مستويات أنواع العقارات الاستثمارية، حيث تراوحت تلك النسبة بين 90 و96٪، بينما تحسنت نسب الإشغال في العقارات التجارية ولاسيما في المكاتب التي تقع في منطقة العاصمة.

هذا وقد سجل متوسط القيمة الإيجارية في الدور الأرضي ثلاث غرف وصالة مساحة 135م² في عقار السكن الخاص مساحة 400 متر مربع خلال الربع الأول من 2015 في محافظة حولي بين 541 إلى 618 ديناراً، بينما تصل إلى حوالي 622 ديناراً في محافظة العاصمة، في حين يصل متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الفروانية إلى 438 ديناراً، أما متوسط القيمة الإيجارية للدور الكامل لعقار السكن الخاص مساحة 400 متر بين 1100 إلى 1400 دينار في محافظة حولي بينما تتراوح بين 1300 إلى 1600 دينار في أغلب مناطق محافظة العاصمة، في حين تبلغ 1000 إلى 1100 دينار في محافظة الفروانية. أما متوسط القيمة الإيجارية للدور الكامل الأول والثاني من عقارات السكن الخاص مساحة 400 متر فيتراوح بين 1000 إلى 1200 دينار في أغلب مناطق محافظة حولي، و1100 إلى 1450 ديناراً في مناطق محافظة العاصمة، ويقل عنه ليتراوح بين 850 إلى 950 ديناراً للدور الكامل في مناطق محافظة الفروانية.